خلاف ذلك يزول وتختص كان بمرادفتها لم يزل كثيرا
فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شيء
قديرا ويجوز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين
ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو زيد كان
عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك و
الموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطردت زيادتها
بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى
زيادتها انها لم يؤت بها للاسناد وفهم من قولنا كان
انها ترادف بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا يزاد
وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن
قوله متوسطة انها لا ترادف في صدر الكلام ولا في
آخره وهو كذلك لان ما ذكرا ولا يكون مقتضي شائه
وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما بنافي
الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الفاء
ظن آخر والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا
نستعملها الا في ما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز
حذف نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو
الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا يحذف من غير
المجزوم والحذف المجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف

من المجزوم بالسكون حالي الوقف نحو لم اكن لان الفعل
الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف
او حرفين يجب الوقف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه
فلم يكن كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه
اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في
لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف
لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف
النون اذ لم يليها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن
لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء
الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تك
الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند
المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله
ولا استغني ان كان ما لك ذا فضل ولا ضمير
نصب منفصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن
تسلط عليه اذا الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا
يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط
واجتمعت جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون
بغيا فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف ولا يختص هذا الحذف بكان الناقصة
بل التامة كذلك قرئ وان تك حسنة برفع حسنة